كلمات عارية

▪ شاكر الانباري
shakeralanbari@yahoo.com

اصطياد بالماء العكر

الأوضاع في البلد ليست سيئة، مقارنة مع سنوات الحرب شبه الأهلية، والميليشيات، والتكفيريين، والقاعدة، وبقايا البعث. خرجنا من ذلك الجحيم بخسائر معقولة، نحن الذين عشنا أربعين سنة في جمهورية الرعب. أوضاع ليست سيئة اذ يمكن للفرد، على الأقل، أن يسهر حتى العاشرة ليلا، دون أن يقلق على حياته. وكذلك ودعنا الحواجز الوهمية، والقتل على الهوية في المناطق المختلطة، او الصافية مذهبيا وعرقيا. فوق ذلك انتظام رواتبنا، وتوفر حاجاتنا الحياتية، وفتح الشوارع في معظم المدن، وتوفر البنزين، كل ذلك مقارنة مع سنوات ألفين وستة، وسبعة، وثمانية، وبعض من ألفين وتسعة. مقارنة مع تلك السنوات، نحن في أفضل حالاتنا، خاصة بوجود حكومة، مهما تكن فهي حكومة ذات وزارات وهيئات مستقلة وجيش وطني، ونمتلك برلمانا وسلطة قضائية ورئاسة جمهورية، أي كل ما يرسخ فينا القناعة أننا دولة.

وعما قريب ستنسحب الجيوش التي جثمت فوق رؤوسنا أكثر من ثماني سنوات، لكي نصبح أحرارا في الحفاظ على سمائنا، ومائنا، وأرضنا. كل هذا صحيح ومقنع. لكن ذلك كله صار من الماضي، والماضي الذي عشناه ظل لطخة معيبة في تاريخنا، وتجاوزه سيكون مطلبا من الجميع. على هذا لا يمكن لنا أن نظل أسيري ذلك الماضي المعقد، الهش، الدنيء في بعض جوانبه. الماضي الذي لا يتذكره الفرد العاقل، والكريم، والنبيل، بفخر. ذات يوم سقطنا الى حضيض الطائفية، والعنصرية، والتطرف، والتكفير، والشك بعضنا بالبعض، كما لو كنا وحوشا تتقاتل على غنيمة. والغنيمة تلك كانت ارثنا الحضاري، وتاريخنا الممتد منذ السومريين وحتى ألفين وثلاثة. اي مثال نريد إذن؟ الماضي، الحاضر، ما يحيطنا من اقطاعات متخلفة تسمى دولا، ام الدول المثال، التي ودعت خرافات وجودها منذ عقود وعقود؟ نريد مثالا بالتأكيد نجعله ضوءا في نهاية نفقنا.

نريد كهرباء لا تنقطع على الإطلاق، اليس هذا ما يحدث في المانيا والسويد وسويسرا وغيرها من البلدان؟ ونريد قضاء لا يستطيع رئيس الوزراء، او وزير العدل، أن يحرف مساره تجاه المجرمين والمختلسين والمزورين. ونريد شوارع نظيفة، مبلطة، وحدائق نقضي فيها سويعات مع أطفالنا بمتعة وسعادة. ونريد جامعات حضارية متفتحة، وتنتمي إلى العالم المعاصر، ومسرحا لا يغلق أبوابه في الساعة السابعة مساء، وسينما تظل ساهرة حتى منتصف الليل، وحافلات لا تنقطع حتى الفجر، وقطارات تربط بين المحافظات، وطائرات تعبر بنا القارات، وكافتيريات لا تعزل المرأة عن الرجل.

نريد أيضا هوية وطنية نفتخر بها بين شعوب الأرض. هوية حققناها بعملنا، ومبادراتنا الرسمية والشعبية، لا بسلاحنا الجاهز للقتل. ونريد مواطنا يعتز بعراقيته، لا يطمح إلى مغادرة بلده عند أية فرصة سانحة. المقارنة بين ما نحن عليه الآن، وما نحلم به، لا ينبغي أن تتم مع ماض مخجل، وفج، وبائس، كذلك الماضي الذي قادونا إليه. بل قادتنا إليه ثلة من المتعصبين، والطائفيين، والموتورين، والجهلة، والثرثارين، ومزوري الشهادات، والمتصيدين في الماء العكر. إذا ما تمت المقارنة فيجب أن نقارن بلدنا ببلدان أكثر تطورا، وهذا ما تخشى منه الثلة المتحكمة بمصائرنا، اذ تنكشف لدى الجميع مدى ما نحن عليه من تخلف، وحضيض حضاري. حضيض حضاري ينبغي ان لا نقارنه بسنوات سابقة كانت أكثر حضيضية، وتعاسة، مما نعيشه الآن.

تظاهرات في بغداد وصلاح الدين.. والجيش يفرّق المؤيدة للإقليم

□ بغداد / المدى

أعلن نائب في محافظة صلاح الدين أمس أن قوات من الجيش العراقي فرقت بالقوة تظاهرة خرجت شمال تكريت لتأييد إعلان المحافظة إقليماً منفصلاً، واعتقلت اثنين من المشاركين فيها، فيما سمحت بالخروج بتظاهرة أخرى رافضة له في المكان نفسه.

وقال النائب عن القائمة العراقية شعلان الكريم في حديث لوكالة السومرية نيوز ، إن "تظاهرتين خرجتا، ظهر اليوم (أمس)، قرب جامع الفتاح وسط قضاء بيجي إحداهما مؤيدة لإعلان المحافظة إقليماً منفصلاً والأخرى رافضة له"، مبيناً أن "الفرقة الرابعة من الجيش العراقي قامت بتفريق التظاهرة المؤيدة للإقليم بالقوة، واعتقلت اثنين من المشاركين فيها".

وأضاف الكريم أن "تلك القوات فتحت الطريق أمام التظاهرة الرافضة للإقليم وسمحت للمشاركين بإكمالها والانسحاب بسلام، وسط انتشار أمني مكثف".

تظاهرات ساحة التحرير (أرشيف)

وتنص المادة ١١٦ من الدستور العراقي على أنه يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم إما بطلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم، أو بطلب من عُشر الناخبين في المحافظة. في السياق ذاته تظاهر العشرات في ساحة التحرير وسط بغداد أمس احتجاجا على المطالبات بإقامة الأقاليم، معتبرين تلك الدعوات تمهيدا لحرب طائفية، فيما رفضوا عودة البعثيين للعملية السياسية حتى إذا أعلنوا براءتهم. وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد دعا، في التاسع من تشرين الثاني الحالي، البعثيين إلى إعلان توبتهم وبراءتهم من الحزب، مشددا على أن يكون العراق خاليا من الدكتاتورية والبعث الصدامي.

فيما تظاهر العشرات من موظفي العقود بمفوضية الانتخابات في بغداد أمس للمطالبة بتثبيتهم على الملاك الدائم وإطلاق درجاتهم الوظيفية ضمن موازنة العام ٢٠١٢، محملين الكتل السياسية ومجلس النواب مسؤولية تأخر تثبيتهم، فيما هددوا باستمرار التظاهرات حتى تحقيق مطالبهم.

وحسب وكالة السومرية نيوز فإن العشرات من موظفي العقود في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات خرجوا صباح امس في تظاهرة سلمية في ساحة الفردوس، وسط بغداد، للمطالبة بتثبيتهم على الملاك الدائم وإطلاق درجاتهم الوظيفية.

وحملوا الكتل السياسية ومجلس النواب مسؤولية تأخر تثبيتهم على الملاك الدائم، مشيرا إلى أن المتظاهرين طالبوا مجلس الوزراء بتطبيق القانون وإطلاق الدرجات الوظيفية المخصصة لهم ضمن موازنة العام ٢٠١٢.

يذكر أن المتظاهرين هددوا بالاستمرار بالتظاهر حتى تحقيق مطالبهم.

وحمل المتظاهرون لافتات كتب عليها (المساومات السياسية أضاعت درجاتنا الوظيفية، أصبحت أرزاق عوائلنا في ذمة البرلمان، البرلمان يقرر والحكومة لا تنفذ والمحكمة تتفرج، نرفض تسييس المفوضية).

وكان مجلس النواب السابق قد وافق على تعيين موظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وعددهم قرابة ثمانية آلاف موظف على الملاك الدائم، لكن القرار لم ينفذ حتى الآن. يذكر أن العراق يشهد، منذ الـ٢٥ من شباط الماضي، تظاهرات أسبوعية جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت، في وقت لا تزال الدعوات تتصاعد للتظاهرات في المحافظات كافة حتى تحقيق الخدمات بالكامل، فيما أعلنت الحكومة عن الاستعداد لتنفيذ عدد من الإصلاحات تلبية لمطالب المتظاهرين في عموم العراق.

أكاديميون يطالبون بإجراء تعديلات على قانون الأحزاب قبل التصويت عليه

كربلاء / علي العلاوي

طالب رجال قانون وأكاديميون في كربلاء مجلس النواب بإعادة النظر في قانون الأحزاب الذي عرضت مسودته على أعضاء المجلس لمناقشتها وإقرارها لكونها تحتوي على ثغرات كثيرة متهمين الأحزاب الكبيرة بالهيمنة على القرار وصياغته التي جاءت لخدمتهم، مشددين على أن صياغة المواد في القانون بحاجة إلى تكثيف ورصد لتأخذ مصلحة البلد والمواطن قبل مصلحة الأحزاب. أستاذ القانون بجامعة كربلاء الدكتور خالد العرداوي المح إلى أن الجميع يطالب بإعادة النظر بهذا القانون كونه يشكو وجود ثغرات منها إلزام الأحزاب بالحصول على تأييد من ألفي شخص يكونون قاعدة للحزب موزعة على ست محافظات وهو أمر قد يبدو جيدا لكنه مخالف لمساعي محتملة لدى أطراف سياسية تميل إلى العمل في أوساط محلية مثل المحافظات والأقاليم، مشيرا إلى أن ثمة مواد واردة في مسودة القانون تتعارض والدستور.

في حين يرى عضو مجلس النواب عن دولة القانون فؤاد الدوركي انه من الضروري سن قانون خاص بالأحزاب يأخذ بالاعتبار ملاحظات المتخصصين في القانون لان البلد بحاجة اليه.. موضحا إن الملاحظات والانتقادات الموجهة للقانون يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار كونها لم تأت من فراغ بل من أكاديميين متخصصين. فيما يقول ضياء عبدالله الجابر الاسدي من مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات إن لديه ملاحظات كثيرة على القانون وقد قسمها إلى قسمين شكلية وموضوعية.. ويسرد الأسدي ملاحظاته الشكلية بقوله من انه من الضروري إعادة ترتيب العناوين وإعادة ترتيب بعض فصول المشروع ليأتي متسلسلا في مواده بشكل منطقي ومنظم، وإعادة الصياغة القانونية لبعض المواد الواردة في المشروع، كون صياغاتها جاءت غير دقيقة ويعتريها النقص والقصور القانوني معطيا مثلا على ذلك انه ذكر ((تسري أحكام هذا القانون على الأحزاب السياسية في العراق)). والأدق أن تكون الصياغة ((تسري أحكام هذا القانون على الأحزاب السياسية المشكلة في جمهورية العراق)) وغيرها من المواد مشيرا إلى وجود أخطاء نحوية ولغوية في مسودة المشروع المنشورة.. ويوضح الأسدي الملاحظات الموضوعية بقوله أنها تمثل عدم دقة بعض المصطلحات المستخدمة في المشروع كالمصطلح الوارد في الفقرة (ثانيا) من المادة(٢) من المشروع ((محكمة الموضوع: محكمة الجزاء))، فلا توجد لدينا في قانون التنظيم القضائي رقم (١٦٠) لسنة ١٩٧٩ المعدل مثل هكذا تسمية، وكذلك الحاجة إلى إيراد تعاريف لبعض المصطلحات الواردة في المشروع، والتي نراها تحتاج إلى توضيح للإبهام والغموض الذي يعتريها، ومنها ((رئيس الحزب))، ((القيادات الحزبية))، ((مقر الحزب))، ((مقرات الحزب))، ((فروع الحزب))، ((أعضاء السلطة القضائية)) فضلا عن وجود المرونة والمطاطية في بعض المصطلحات المستخدمة في مشروع القانون كما هو الحال في المادة (٨/ثانيا) التي تشترط التميز في برامج الحزب المؤسس في تحقيق أهدافه تميزا واضحا عن برامج الأحزاب الأخرى. وكذلك عدم دقة الشروط في توفرها بمن يؤسس حزبا سياسياً، والتي اشترطت فيه أن يكون عراقي الجنسية، ولكنها لم تبين أنها جنسية أصلية أم مكتسبة..إضافة إلى عدم الدقة في التنظيم القانوني في الجرائم لاقتصار الأمر على بعض الجرائم (القتل العمد، جريمة مخلة بالشرف-كالاختلاس، والسرقة والرشوة وخيانة الأمانة والنصب والاحتيال-، جرائم الإرهاب، جرائم الفساد المالي والإداري، الجرائم الدولية دون البعض الآخر فهناك العديد من الجرائم الأخرى التي نراها لا تقل أهمية عما ورد ذكره في تلك الفقرة إن لم تفقها في الأهمية كالجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي والداخلي، جرائم الشروع في القتل وغيرها، جرائم الإيذاء الجسيم، إحداث العاهة المستديمة، الخطف، إتلاف الأموال عمداً، والاغتصاب واللواط، هتك العرض، تعاطي المخدرات والاتجار بها.

تدريب الجيش العراقي: ثلاثة خيارات على طاولة الحكومة

تدرس الكتل السياسية حاليا عددا من الخيارات لتدريب الجيش في الفترة المقبلة من دون الحاجة إلى الإبقاء على أي جندي أمريكي في البلاد، نتيجة لعدم اتفاق الجانبين العراقي والأميركي على قضية الحصانة.

وكانت الحكومة العراقية قد بدأت مفاوضات مع الجانب الأميركي للإبقاء على عدد من المدربين الأميركيين تناط بهم مهمة تدريب الجيش العراقي بعد انتهاء الاتفاقية الأمنية نهاية عام ٢٠١١، بيد أن هذه المفاوضات سرعان ما وصلت إلى طريق مسدود، مع رفض معظم الكتل العراقية منح الحصانة القضائية للمدربين مقابل إصرار الجانب الأميركي على هذه الحصانة.

تدريبات الجيش العراقي

□ بغداد / خالد وليد

الناطق باسم القوات الأميركية جيفري بيوكانن قال: "لم يصل شيء من الحكومة العراقية بعد والولايات المتحدة الأمريكية لن تتخلى عن حصانة المدربين". وأضاف بيوكانن أن "عدد الجنود الأمريكيين في العراق حاليا أقل من ٣٧ ألف جندي وعدد القواعد الأمريكية يبلغ حاليا ١٢ قاعدة وهذه الأرقام ستستمر بالتناقص إلى حين الانسحاب الكامل نهاية العام الجاري".

ومع تضاؤل فرص بقاء قوات أميركية لتدريب الجيش العراقي، لا تزال البلاد تعاني آثار الحرب الأهلية التي اندلعت عام ٢٠٠٦، ووضعا امنيا غير مستقر يتمثل بسقوط الجرحى والقتلى يوميا إلى جانب الصراعات الداخلية بين العرب والكرد على أمور عدة أهمها عائدية كركوك الغنية بالنفط. ويأتي هذا السجال في ظل تهديدات أخرى من دول الجوار، حيث تتعرض مناطق شمال البلاد إلى قصف مستمر من قبل تركيا وإيران بحجة نشاط جماعات معارضة لكلا الدولتين في تلك المناطق. وتدرس الكتل السياسية حاليا ثلاثة خيارات بديلة، يتمثل أولها بتدريب نخبة من الجيش العراقي على يد مدربين أميركيين في دولة ثالثة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين، وبعد ذلك تتولى هذه النخبة مهمة التدريب.

أما الخيار الثاني فيتمثل بإناطة مهمة التدريب ببعثة الناتو للتدريب في العراق وبعثة للتدريب في العراق تأسست عام ٢٠٠٤ بناءً على طلب من الحكومة العراقية المؤقتة و مهمتها هي تقديم الاستشارة والتدريب للقوات العراقية، وكان من المفترض أن ينتهي وجودها في البلاد في نهاية ٢٠١١، لكن في وقت سابق من هذا العام تم الاتفاق على تمديد بقاء هذه البعثة لمدة سنتين حتى نهاية العام ٢٠١٣.

وطرحت الكتلة الصدرية التي يتزعمها المعارض للوجود الأمريكي في العراق مقتدى الصدر الخيار الثالث والذي يتمثل بإناطة مهمة تدريب الجيش العراقي بدول أوربية كفرنسا وروسيا واللتين أبدتا رغبة بذلك بحسب بيان أصدرته الكتلة. ونصّ بيان للزعيم مقتدى الصدر صدر في الشهر الماضي، "أجرينا اتصالات مع عدد من الدول الأوربية منها فرنسا وروسيا لتدريب الجيش العراقي وقد أعربت فرنسا وروسيا عن موافقتهما مبدئيا".

لكن الكتلة الصدرية التي تحوز على ٤٠ مقعدا من ٣٢٥ في مجلس النواب العراقي وعلى ثمانية وزراء في الحكومة لا تمانع الخيارين الأولين. وتجد أن تدريب نخبة من الجيش من قبل مدربين أمريكان خارج العراق أمر من شأنه أن يضمن انتهاء الوجود الأميركي في البلاد. كما ترى في تولي بعثة الناتو للتدريب في العراق هذه المهمة أمر يضمن إشراك عدة دول فيها وعدم حصرها بيد الولايات المتحدة. ويقول النائب عن الكتلة الصدرية رافع عبد الجبار "ندعم أي خيار لا يتضمن وجودا أميركيا في العراق".

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد اعتبر موظفي السفارة الأمريكية في بغداد "كلهم محتلون ويجب مقاومتهم". وكان ذلك خلال رده على سؤال من أحد أتباعه بشأن نية الولايات المتحدة زيادة عدد موظفيها في السفارة الأميركية في بغداد من ٥٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ بعد انسحاب قواتها من البلاد نهاية العام الحالي ٢٠١١. ولا يختلف موقف القائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي كثيرا عن موقف الكتلة الصدرية إزاء خيارات التدريب المتاحة. ويقول النائب عن القائمة عبد الكريم الحطاب إن "القرار مرهون بتوافق الكتل السياسية". ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي أكد أن الخيارات الثلاثة قيد الدراسة. لكن القيادي في كتلة دولة القانون محمد صيهود أكد إن "خيار تدريب نخبة من الجيش العراقي من قبل مدربين أمريكيين في دولة ثالثة هو الأوفر حظاً". وأضاف صيهود "في حال لم يتحقق الإجماع ستناط مهمة تدريب الجيش العراقي ببعثة الناتو للتدريب في العراق ومدربين يتم استقدامهم من خلال التعاقد على استيراد الأسلحة".

وكان عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية وعضو ائتلاف دولة القانون عباس البياتي قد أكد، في وقت سابق، أن الحاجة إلى المدربين العسكريين تعد قضية فنية تتعلق بعقود التسليح ونوع السلاح، مشيرا إلى أن غالبية عقود التسليح الآن هي مع الشركات الأميركية خاصة ما يتعلق بسلاح الجو والدبابات والناقلات، وعليه فالعراق بحاجة الى مدربين على هذه الأسلحة الأمريكية. ويحذر ساسة وخبراء عراقيون من عدم التوصل إلى تحديد خيار قبل موعد الانسحاب الوشيك.

ويقول القيادي في كتلة التحالف الكردستاني محمود عثمان، إن "انسحاب القوات الأمريكية في ظل وضع امني متدهور وعدم وجود غطاء جوي وجيش غير جاهز لحماية الحدود سيجعل العراق على حافة الهاوية". فيما أشار نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي في حديث لوسائل الإعلام في بغداد إلى أن العراق "اشترى أسلحة ومعدات من الجيش الأميركي بمليارات الدولارات وهو بحاجة للتدريب عليها"، مضيفا أن "جانب التدريب أقرته قيادات الكتل السياسية كافة وأصبح قرارا وطنيا إلا أن الموضوع معلق على الحصانات".

▪ عن نقاش ويكلي

▪ الجبوري ينفي سعيه للعفو عن مشعان الجبوري

نفى رئيس الكتلة العراقية البيضاء البرلمانية قتيبة الجبوري أمس الأنباء التي تحدثت عن توسطه لدى رئيس الوزراء لإصدار عفو عن مشعان الجبوري، وقال إن "الأنباء التي تناقلها بعض وسائل الأعلام حول وساطتي لدى رئيس الوزراء نوري المالكي للعفو عن مشعان الجبوري مقابل مساهمته بصيانة وحدة العراق ودعوته أبناء صلاح الدين بالتراجع عن إعلان محافظتهم إقليماً، عارية عن الصحة". واعتبر الجبوري أن "البعض استخدم تلك الأنباء كوسيلة لإجهاض أي محاولة حقيقية للحفاظ على وحدة العراق".

وكانت وسائل إعلام قد تناقلت خبراً مفاده أن رئيس كتلة العراقية البيضاء الجبوري أكد أن مشعان الجبوري كلفه بنقل رسالة ودية إلى رئيس الحكومة نوري المالكي يبدي فيها استعداده للتعاون معه سياسياً وإعلامياً.

▪ العراقية تنتقد التهديدات الإيرانية بضرب الأميركان

أكدت القائمة العراقية، أن تهديد إيران بقتل جنود أميركيين في العراق إذا تعرضت لضربة عسكرية دليل على وجود أجنحة مسلحة لها في الساحة العراقية. وقال المتحدث باسم القائمة حيدر الملا إن "طهران عندما تهدد بقتل جنود أميركيين على الساحة العراقية إذا ما تعرضت لضربة عسكرية من الغرب لم تتحدث عن ضرب المصالح الأميركية أو الغربية بالمنطقة، وإنما تحديدا الساحة العراقية لتصفية الحسابات"، مبينا أن "هذا الأمر يعطي مؤشرا بشكل واضح أن إيران تمتلك أجنحة مسلحة على الساحة العراقية بحيث يستطيعون أن يوظفوها". وأضاف الملا أن "هذا النفوذ العسكري الذي راح ضحيته مئات الآلاف من العراقيين على مدار السنوات الماضية، لا يمكن أن ينمو دون أن يكون هنالك غطاء سياسي له".

▪ عمليات بغداد تعلن نجاح خطة العيد الأمنية

أعلن المتحدث الرسمي باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا عن نجاح الخطة الأمنية الخاصة بعيد الأضحى المبارك، دون حدوث أية خروق أمنية. وقال اللواء عطا في تصريحات نقلتها الوكالة الاخبارية للانباء أمس، "ان الخطة الامنية التي وضعتها قيادة عمليات بغداد نجحت ولم تسجل أي خرق امني يذكر، وهذا دليل على ان القوات الامنية العراقية قادرة على حماية العاصمة".

وأضاف اللواء عطا: بالرغم من قطع الطرق المؤدية إلى متنزه الزوراء، لكنه لم يؤثر على أن تستمتع العائلة العراقية بالعيد، فوزارة النقل وفرت باصات حكومية لهم مشيرا إلى أن نجاح الخطة بنسبة ٨٠٪ يعود لوعي وتفهم المواطن العراقي لعمل القوات العراقية، مؤكدا أن أيام العيد لم تشهد أي خروق أمنية.